دور المدقق الخارجي في الحد من التحريفات الجوهرية وانعكاسها على تقرير مراقب الحسابات

The role of the external auditor In reducing material misstatements and their Impact on the auditor's report

هادي جاسم حسين
جامعة الجنان / كلية إدارة الأعمال
Hadi Jasem Hussein
10210501@students.jinan.edu.lb

المستخلص

بسبب الطلب المتزايد في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة التدقيق من سائر الأطراف، اصحاب الشركات والمحللين الماليين، والإدارة، والجهات الحكومية، والصحافة، والجمهور العام وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية موثوقة وتعبر بعدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية وتجنبهم مخاطر الانحراف التي قد تكون مخفية بين طيات التقارير المالية. لذلك تعد الدراسة على قدر كبير من الأهمية ليس للمدققين فحسب، بل لجميع الأطراف ذات العلاقة من اصحاب الشركات الخاصة بشكل عام والعراق بشكل خاص.

Abstract

Due to the considerably increased need for the auditing profession in today's world from all parties, including business owners, financial analysts, management, government organizations, the press, the general public, and other parties, to obtain trustworthy financial statements that accurately express the financial position and can be relied upon. In making financial decisions and avoiding deviation risks that could be concealed inside the folds of financial reporting. As a result, the study is

generally and Iraqi owners specifically.

مشكلة البحث

- ما مدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن اكتشاف حالات الفساد المالي؟
- ما مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بمبدأ المحافظة على السرية تجاه الشركة التي يدقق حساباتها؟
- ماهي المعوقات التي تؤثر على قدرة مدقق الحسابات الخارجي في أداء مسؤوليته المهنية، وما العوامل التي تخفض من خطر تعرضه للمسؤولية القانونية بسبب عدم اكتشاف التحريفات المالية الجوهرية؟

أهمية البحث

تظهر أهمية الدراسة بسبب الطلب المتزايد في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة التدقيق من سائر الأطراف، اصحاب الشركات والمحللين الماليين، والإدارة، والجهات الحكومية، والصحافة، والجمهور العام وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية موثوقة وتعبر بعدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية وتجنبهم مخاطر الانحرافات التي قد تكون مخفية بين طيات التقارير المالية. لذلك تعد الدراسة على قدر كبير من الأهمية ليس

crucial for the auditors and all other interested parties, including private company owners

للمدققين فحسب، بل لجميع الأطراف ذات العلاقة من اصحاب الشركات الخاصة بشكل خاص العراق بشكل عام.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة باكتشاف التحريفات الجوهرية .
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مدقق الحسابات الخارجي، ومعرفة المعوقات التي تحد من أداءه لمسؤولياته المهنية.
- بيان مفهوم التحريفات الجوهرية وأهميتها وأثرها على أصحاب المصلحة.
- دراسة وتحليل دور مدقق الحسابات في اكتشاف التحريفات الجوهرية وانعكاسها على تقرير مراقب الحسابات في الشركات العراقية الخاصة.

فرضيات البحث

لغايات تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلتها، قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى :تحديد مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات التحريفات.
الفرضية الثانية: عدم وجود معوقات تؤثر على قدرة مدقق الحسابات الخارجي في أداء مسؤوليته المهنية وتخفض من خطر تعرضه للمسؤولية القانونية بسبب الدراسة عدم التحريفات المالية الجوهرية.

مفهوم وتعريف التدقيق الخارجي

تعطي كلمة التدقيق Audit معنى الاستماع إضافة إلى معنى فحص واختبار الحسابات والسجلات وهذا ما تؤكده كافة المعاجم العربية والانكليزية ، كما يبدو ومن المعنى الظاهر لكلمة التدقيق '' أنها تنطوي على عمل رقابي يستند في أساسه على نشاطي الفحص والتحقق الذين يتم أداؤهما بواسطة شخص معين أو جهة معينة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ المهام والتقيد بالمعايير والحفاظ على الموارد وبلوغ الأهداف '' . (**الصحن وآخرون** : ٢٠١٧ ، ٦)

وإن عملية التدقيق تشمل الفحص والتحقق والتقرير ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي يتم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع ، أما التحقق فيقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لإعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.

وهكذا فان الفحص والتحقق وظيفتان مرتبطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للبيانات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي أولا.

أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه وهو ختام عملية التدقيق . (**عبد الله : ٢٠١٩ ، ١٣)** وبهذا يتمتع المدقق بإمكانية كبيرة على تقديم خدمات متعددة للزبائن والمستفيدين من ذوي العلاقة '' ولكي يتسنى للمدقق تقديم الخدمة المطلوبة في موضعها المناسب وبالفاعلية المطلوبة يكون لزاما عليه التأكد من الخدمات التي ينشدها كل زبون و إدراك مديات و حدود هذه الخدمات '' . , **(Guy & Alderman : 2017 915)**

ولهذا فان الخدمات تمتد من التدقيق بصفته الخدمة التي تمنح أعلى مستوى من الثقة إلى الخدمات الأخرى ذات الثقة الأقل بدءا بالفحص * ثم المراجعة وتجميع الحسابات وانتهاءً بالإجراءات المتعاقد عليها ومهما كان شكل التدقيق ومداه فانه يعتمد على ظرف

كل حالة بحالتها ، كما يجب أن يحدد بخبرة المدقق في الحكم والاجتهاد الشخصي . **(Bigg : 2016 , 13)**

وقد انتقل مفهوم ونطاق التدقيق بين عدة محاولات لتعريفه منها وسع من نطاق مفهوم التدقيق كما جاء بتعريف لجنة التطبيقات التدقيقية الدولية (IAPC) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في المقدمة التي أصدرتها عام ١٩٩١ ضمن مجموعة معايير التدقيق الدولية بأنه : الفحص المستقل للبيانات المالية والمعلومات ذات الصلة لمنشأة ما ، سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة ، وبغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني عندما ينفذ هذا الفحص لغرض تقديم رأي عنها . **(IAPC : 2010 , 1)** ويأتي التوسع في النطاق من البيانات المالية إلى المعلومات التي قد تكون فحص تقرير الإدارة والنظرة المستقبلية وبيان الأداء ، وغيرها.

ومن التعاريف ، ما ضيق من نطاق مفهوم التدقيق كما جاء بتعريف (Areus & Loebbeeke) بأنه: تجميع و تقويم الإثباتات بشان المعلومات لتحديد الإبلاغ عن درجة التطابق / التماثل بين تلك المعلومات و المعايير القائمة وان التدقيق يجب إن يتم أداؤه من قبل شخص كفء / مؤهل و مستقل . **(Areus & Loebbeeke : 2017 ,9)**

وبهذا يكون هناك تضييق لنطاق مفهوم التدقيق من خلال تحديد الالتزام بالمعايير القائمة دون إبداء رأي فني يقدم للمستخدمين المختلفين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم.

كما إن للتدقيق معنىً مهنياً هو : طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث وفق مقاييس معينة ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية . **(William et al :2011 , 4)**

وبهذا التعريف يوصف التدقيق بأنه عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيدا يحكمها أطار نظري ثابت يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها ، لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي بمعنى أنها يجب إن لا تتأثر أو تخضع لأهواء جامعيها أو تكون عرضة لتحيزهم وبهذا يجب على المدقق أن يكون ذا اتجاه عقلي موضوعي عند جمع وتقييم أدلة الإثبات باعتبارها تمثل طبيعة وجود عملية التدقيق الأساسية .

كما إن عملية التدقيق لا تقتصر على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فحسب وإنما تتضمن أيضا فحص النظام المحاسبي الذي ينتج عنه مثل هذه المعلومات المالية وهو ما يشمل بالطبع نظام الرقابة الداخلية . (Messier : 2017 , 11)

أما المقاييس التي يتم في ضوئها تقييم النتائج فتكون على شكل معايير موحدة ومفهومة إلى حد كبير بواسطة كل الأطراف المعنية وأخيرا لابد من إعداد تقرير المدقق الذي يعد وسيلة اتصال وتبليغ نتائج عملية التدقيق إلى الأطراف المعنية.

ومن التعاريف الأكثر استخداماً ورواجاً في وقتنا المعاصر التعريف الوارد في بيان تقرير لجنة المفاهيم التدقيقية الأساسية لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ، الذي ينص (عملية منظمة للحصول بموضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات حول الأفعال والأحداث الاقتصادية وتقويمها لضمان درجة التماثل / التطابق بين تلك التوكيدات والمعايير القائمة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المستفيدين) . **(Boyuton et al : 2021 , 4)**

ويظهر لنا أنه تعريفٌ واسعٌ يتضمن عددا من الخواص العامة للأنشطة التدقيقية الأكثر حداثة وهي:-

- عملية منظمة من خلال الاسترشاد بمعايير متعارف عليها.
- الإثبات من خلال جمع الأدلة وتقويم تلك الأدلة بموضوعية وبدون تحيز.
- الأفعال والأحداث الاقتصادية وتمثل التمثيلات المعدة من قبل إدارة المنشاة ، وبذلك تكون الفرضيات محل الإثبات للمدقق.
- درجة التماثل وتمثل مدى التطابق أو الاتساق الكمي والنوعي مع مقاييس متفق عليها.
- المعايير القائمة وهي المقياس الذي يتم الحكم على أساسه.
- إيصال النتائج من خلال تقرير مكتوب يبين مدى عدالة البيانات المالية التي أعدتها الإدارة.
- المستخدمون المستفيدون من الأشخاص والجهات التي تعتمد تقرير المدقق باتخاذ قراراتها ومنهم حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرون .

ويأتي هذا التعريف من جهة أخرى انسجاما مع التطورات الحديثة في التدقيق من ناحية الهدف والأسلوب والنطاق فان النظرة الحديثة لطبيعة التدقيق تُرى من كونه نشاطا بحثيا استدلاليا عقليا ، وعبر الكاتب الياباني توبا(Toba) على أن التدقيق في حقيقته هو بحث يعتمد إثبات أو نفي الفرضيات المتعلقة بالتوكيدات التي تنطوي على البيانات المالية وتستخدم خلاله عملية التسبيب المنطقي بشكل أساسي . **(Toba : 2019 , 7)**

وقد بين المعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة في انكلترا عن وجهة النظر هذه بوصفه التدقيق بأنه التحليل العقلاني للأنشطة والإجراءات وتقدير الفرص والمخاطر داخل العمليات وتقييم الاختبارات

المختارة لنظم الرقابة المالية والتشغيلية التي تنشأ من قبل الإدارة لتحقيق أهداف معينة ..... هذا هو جوهر التدقيق ، انه موقف عقلي ، ويرى المعهد في هذا الصدد أيضا أن التزام المدقق الرئيسي هو إن يفكر لا إن يؤشر. **(Gh.I.P.F.A : 2014 , 3)**

2 – 2 نطاق وهدف التدقيق

خلال المراحل الأولى من تأريخ مهنة التدقيق كان الهدف الأساسي لعملية التدقيق يتمثل في اكتشاف الغش والأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ ومن ثم فقد كان المدقق يركز على الفحص المستندي أكثر مما يفعله الآن باعتبار أن الفحص يتم تلبية لرغبة الإدارة التي كانت تملك الوحدة الاقتصادية بنفس الوقت ، فضلا عن أن الاعتماد على جهود المستثمرين في توفير الأموال كان محدودا.

وكان الفحص يتضمن عادة الفحص المستندي الكامل للعمليات المالية الذي ينطوي على اختبار وتدقيق كافة العمليات المالية في بعض الأحيان كما كان الاعتماد على أدلة الإثبات الداخلية بشكل كامل تقريبا التي كانت تعني أن القوائم المالية المعتمدة أنما تتفق مع حسابات المركز المالي بالدفاتر باعتبار أن قائمة المركز المالي كانت غالبا القائمة الوحيدة المنشورة.

مع بداية العشرينيات من القرن الماضي بدأت المنشآت في الاعتماد بشكل واضح على رأس المال من جمهور المستثمرين والذي اخذ بصفة عامة شكل الأسهم المباعة إلى طرف ثالث لا يمارس وظيفة الإدارة وإزاء هذا التطور في بيئة الأعمال بدء هدف التدقيق هو الآخر يتطور من مجرد اكتشاف الأخطاء والغش إلى إبداء الرأي أو تحديد مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

أما فيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الخطأ والغش أو التحريفات فقد أوضحت لجنة المحاسبة الدولية أن المدقق يجب أن يكون مهتما بنظم الرقابة والمقاييس الأخرى المصممة لمنع هذه الأخطاء والغش أو التحريفات كما انتهت إلى أن المدقق من واجبه البحث عن الخطأ والغش أو التحريفات ومن المتوقع أن يكتشفها من خلال بذله العناية والمهارة المهنية المتعلقة.

كما تجدر الإشارة إلى أن نطاق التدقيق في المراحل التي سبقت القرن العشرين كان شاملا ومتصلا للعمليات كلها أما في القرن العشرين وبسبب تزايد نمو منشآت الأعمال من ناحية الحجم والنشاط والتعاملات فقد واجهت المدققين اعتبارات الكلفة والوقت والجهد التي اضطرتهم إلى تبديل تقنياتهم وتبنيهم تقنية جديدة ألا وهي اختيار العينات التي نقلت عملية التدقيق إلى اختبار وفحص عمليات منتقاة وليس كل العمليات وقد استند المدققون في اختيارهم للعينات إلى نظام الرقابة الداخلية الذي أدركوا بأنه كلما كان

قويا ومحكما قل نطاق أو حجم الفحص المطلوب من قبل المدقق والعكس بالعكس .
أي انه أصبح هنالك إدراك عام بان نطاق عمل المدقق واختياره للعينات وتحديد كميتها المناسبة يعتمد على قوة نظام الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق . **(Meigs et al : 2015 ,8-9)**

وقد ولدت ضغوط العولمة والتجارة العالمية وارتفاع حدة المنافسة بين الشركات إلى نشوء تدقيق الأداء أو تدقيق العمليات الذي يستلزم جمع وتقويم الإثباتات بشان كفاءة وفاعلية واقتصادية الأنشطة التشغيلية أو العملية للشركة فيما له علاقة بالأهداف المحددة . **(Boynton et al : 2011,6)**

وبالضد من هذا التوسع في أهداف ونطاق التدقيق برز اتجاه آخر ينظر إلى التدقيق بوصفه نشاطاً يجب أن يؤدى بالكلفة المعقولة سواء بالنسبة للمدقق نفسه أو بالنسبة للجهة الخاضعة للتدقيق التي تتولى دفع اجو التدقيق وأصبح هناك تركيز على ضرورة تحقيق قيمة مضافة من جراء القيام بالعمل التدقيقي.

الأمر الذي يمثل تحدياً آخر للتدقيق وفي الوقت نفسه فأنه يمثل الفرصة المناسبة لظهور التدقيق كنشاط اجتماعي يخدم الأهداف العريضة للمجتمع بطريقة عقلانية من خلال قياس نتائج أنشطة المنشأة وتقدير كفاءتها بالمجتمع باعتماد التدقيق الاجتماعي .

نتائج التدقيق

لقد شهد القرن العشرين تطورات مثيرة في صياغة تقرير المدقق التي انطوت على نقاط الفحص وأنواع البيانات المالية قيد الفحص والفترة المالية والسجلات المشمولة في الفحص والمعلومات المحصل عليها والمعايير المحاسبية المعتمدة ومعايير التدقيق المستخدمة في انجاز الفحص وما إلى ذلك . **(القيسي : ٢٠١٨ ،٣٠)**

وتم تطوير اللغة العامة للتقرير بحيث أصبح تقرير المدقق لا يعد كونه تمرينا كتابيا على حد قول كل من Carmichael & Willingham وقد أصبح أمام المدقق عدد من الأنواع البديلة للتقارير التي يمكنه أن يختار منها الشكل أو الصيغة الملائمة لتقريره كما يعبر فيها عن رأيه . **(Carmichael & Willingham : 2017 ,3)**

كما استبدلت عبارة " صحيح وحقيقي " التي كانت تستخدم في بداية عهد عملية التدقيق في التعبير عن النتائج المتعلقة بالقوائم المالية بعبارة " عرض بشكل عادل وصادق " وقد عدلت هذه العبارة بعد أن أدركت المهنة عدم وجود قوائم مالية صحيحة تماما بشكل مطلق.

وقد جاء في دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لعام ٢٠٠١ ضمن معيار رقم ٧٠٠ تقرير المدقق حول البيانات المالية يجب أن ينص تقرير المدقق بشكل واضح على رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية وفقا لإطار التقارير المالية ، إضافة لإرشاداته ، أينما كان مناسبا فيما إذا كانت البيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية .

ويكون المدقق قد وصل إلى رأيه هذا بعد أن يتأكد من أن : (**دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين : ٢٠٠١، ٣٠)**

- مبادئ المحاسبة المختارة والمطبقة تمثل مبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما*.
- مبادئ المحاسبة مناسبة وملائمة في ضوء الظروف البيئية المحيطة.
- المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مبوبة وملخصة بطريقة مقبولة .
- القوائم المالية تعكس بشكل مناسب الأحداث والعمليات المالية في ضوء حدود ومدى معقول وعملي.

ويعتبر في الوقت الحاضر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هو الهيئة المخولة حاليا بإصدار المعايير المحاسبة ومن ثم فلو حدث أن اختلف العميل مع المدقق على أمر هام يؤثر في قوائمه المالية فقد يحتكم في هذه الحالة للمجلس.

أما المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (اسوساي) فأنها ترى انه يوجد تدقيق أوسع من ذلك فقد جاء في إعلان طوكيو الصادر عام ١٩٨٥ ما يأتي : لقد كانت الوظيفة الأساسية للأجهزة التدقيقية في الماضي هي إبداء الرأي وإضفاء الثقة والمصداقية على البيانات المالية لمختلف الوحدات الخاضعة لرقابتها ، أما الآن فان دورها يجب أن يكون أكثر اهتماما بتوجيه الأداء.

ويرى الياباني (Matsushita) أن وظيفة التدقيق ذات أبعاد متشابكة وقد قام بإيضاحها على النحو الآتي (Matsushita , 7 2015 :)

١- العدالة : مفهوم اجتماعي (تقصي العدل).

٢- الكفاءة : مفهوم اقتصادي (تقليل المصاريف).

٣- الفاعلية : مفهوم سياسي (الأثر المالي).

٤- النظامية : مفهوم قانوني (تقصي الانحرافات) .

وإذا كان لمحتوى التقرير أهمية كبيرة فان الشكل والصياغة يلعبان دورا أساسيا في تبليغ رسالته وفهم محتواه على الوجه الصحيح كما يسهل مأمورية مستخدميه من اجل تحقيق هذه الغاية يجب إن يكون تقرير المدقق –

مختصر:- إن يكون التقرير مختصرا دون إسهاب ويتضمن أهم النتائج .

شاملا :- يجب إعطاء القارئ صورة كاملة عن الموضوع لهذا من الضروري في بعض الأحيان إعطاء بعض المعلومات الأساسية لكي تبرز بشكل واضح .

مفهوما :- من شروط التقرير أن يكون مفهوما وفي هذا الإطار يجب مراعاة (اختيار ألفاظ وكلمات واضحة ومحددة المعنى ، تفادي الكلمات المقيدة واختيار الأكثر تداولا ، تفادي الإسهاب والغموض) .

دقيقا ومحددا للأحداث :- يجب بناء الإيضاحات والتحفظات والإيضاحات على معلومات دقيقة ووفق أدلة إثبات صحيحة وملائمة كما يجب سرد الأحداث حتى يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة التي تتمحور حول غرض أساسي ومنفعة المستخدم في عملية اتخاذ القرارات.

ومن هنا تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في عصرها الحاضر كما لاقى موضوع الإفصاح والشفافية اهتماما كبيرا سواء من قبل الباحثين أو من قبل المجاميع المهنية المتخصصة بوضع المعايير المحاسبية وسوف يتناول الباحث بشيء من التفصيل هذين الموضوعين (الإفصاح والشفافية) بما لهما من دور وأهمية و باعتبارهما احد المبادئ الأساسية للحوكمة . (وليم توماس :٢٠١٤ ، ٣٦)

خاصة بعد ما تعرضت له شركة (Enron) للطاقة التي تعد نموذجا صارخا للإخلال بقواعد الحوكمة خاصة في عدم التزام إدارتها بممارسات الإدارة الحاكمة في الإفصاح غير أكاف عن بعض الممارسات المحاسبية وعمليات إعادة الهيكلة المالية مما أدى إلى قيام المساهمين فيها بالاعتماد الكلي على التقديرات الخاصة بمديري الشركة الرئيسيين الذين لم يقوموا بأداء واجباتهم في هذا الشأن بصورة سليمة نتيجة وجود تضارب المصالح .

ويبقى السؤال الأساس ما هو السبب الرئيسي وراء سقوط (Enron) هل هي السياسات الداخلية الخاطئة وحدها ، أم النصائح غير السليمة لمستشاري وبنوك الاستثمار ، أم إجراءات التدقيق الخارجي غير الكافية ، أم التقييم غير الصحيح لأحوال الشركة ، أم أن كل تلك الأسباب قد تسببت مجتمعة في هذا السقوط المروع للشركة . **(شحاتة وآخرون : ٢٠٠٥، ١٢٥)**

وجاءت الإجابة فعلا بالتقرير الضخم الذي أعدته لجنة التحقيق المشكلة من قبل مجلس إدارة شركة (Enron) للوقوف على معرفة ما حدث بالضبط والذي ركز بشكل كبير على جانبين رئيسين الأول الجانب المحاسبي والثاني جانب الإفصاح عنها . **(Source: 2018,4)**

استخدمت الشركة كثيرا من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد والتي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح وفي بعض الأحيان مخالفة للحقيقية وذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة ، كما قامت بإنشاء العديد من الشركات المستقلة (المشتركة) والتي تمتلك فيها حصص كبيرة وذلك لكي تستطيع تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر الشركات ومحاولة إصباغ تلك المحاولات بصيغة قانونية لا تتعارض مع القواعد والقوانين بها في هذا الشأن ، وعلى الجانب الأخر فأن أي تدفقات من تلك الشركات إلى (Enron) تقوم إدارة الشركة بقيدها في دفاترها كإيرادات استثمارات حتى إن كانت تلك الشركات المستثمر فيها لم تبدأ النشاط بعد .

وتضيف اللجنة بأن إدارة (Enron) استحدثت تلك الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة لم يكن الواجب أو الضرورة الدخول بها أصلا ، حيث أن اغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة ، وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية .

وبعض هذه العمليات صممت بشكل مدروس ، ولم يتبع بها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ونتيجة لعدم إتباع تلك المبادئ لم يتم إظهار تلك الشركات الاستثمارية في قوائم شركة (Enron) المالية كأصل والتزامات .

كما انه هناك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستثمرين الماليين ، حيث تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية مع العلم بأن تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة (Enron) حيث أن (Enron) هي المتحوطة ، وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر .

ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة (Enron) هي المالكة لتلك الشركات وهذه الملكية تم إخفائها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث (الانهيار) .

وتعد هذه العملية اخطر عملية تمت وساهمت بانهيار الشركة ، حيث أنها أظهرت في الأعوام السابقة أرباحا وهمية بلغت بليون دولار زيادة عن الربح الحقيقي .

وقد اتضح للجنة وبعد الفحص والتحري بأن العمليات المحاسبية الأصلية التي حدثت مع LJM1 و LJM2 و CHEW CO والتي أدت إلى الانهيار ، كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ

المحاسبية المتعارف عليها ، مع العلم بأن تلك العمليات تمت تحت موافقة وإشراف مدققي ومستشاري الشركة الخارجيين Andersen والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل الاستثمارات(5,7) مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة . **(شحاتة وآخرون:٢٠٠٥ ،١٤٥)**

وتعد مؤسسة (Arthur Andersen) احد اكبر مؤسسات التدقيق في العالم والتي قامت بمراقبة حسابات شركة (Enron) ، ويعنى هذا بطبيعة الحال أن تلك المؤسسة كانت مسئولة عن إبداء رأى فني محايد في ما إذا كانت القوائم المالية للشركة تعبر بصدق ووضوح عن حقيقة المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها ، وبالتالي فإن (Arthur Andersen) تعد مسئولة بشكل أو بأخر عن إغفال أي عمليات غش أو تدليس قامت بها إدارة (Enron) .

الإفصاح Disclosure

يحتل مبدأ الإفصاح أهمية كبيرة بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذ إن من خلال تطبيق هذا المبدأ سوف يتعرف القارئ على المشروع بصورة واضحة ويقيمه ثم يتوصل إلى قراره المنشود وبهذا فان مبدأ الإفصاح واسع ويشمل جميع البيانات والمعلومات المحاسبية لكي تخدم مستخدميها بهدف اتخاذ القرارات.

لقد مر الإفصاح المحاسبي بمراحل عديدة إذ كانت طبيعته ومستواه يختلفان باختلاف طبيعة كل مرحلة وذلك تبعا لاختلاف المنفعة التي يسعى أليها قراء القوائم المالية واختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بالأمور المالية والاقتصادية حول الوحدة الاقتصادية . **(القاضي وحمدان:٢٠١٢ ، ٢٠٢)**

وقد ارجع Foster أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين إلى ثلاثة عوامل أساسية هي :-

١- أنها تفصح عن متغيرات هي ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.

٢- تعتبر القوائم المالية اكبر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها.

٣- تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جدا ، إذ إن تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين مختلفين ممكن إن تفوق العوائد المتوقعة من ورائها . **(Foster : 2016 , 59)**

وبهذا يمكن القول إن دور الإفصاح بالقوائم المالية هو تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة ويؤكد Iqpal وآخرون ذلك من خلال إشارتهم إلى سببين رئيسين للإفصاح هما:

١- تقليل مخاطر ممولي رأس المال ، حتى يتمكنوا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص

الاستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.

٢- إعلام الإفراد والمجموعات الذين تؤثر نشاطات وعمليات الشركة على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير في تصرفات الشركة إذا رغبوا في ذلك بعد استعراض الإفصاح بالقوائم المالية . **(Iqpal : 2017 , 23)**

لكن يبقى السؤال من هم مستخدمو هذه المعلومات المحاسبية وقد جاءت الإجابة عن لسان كامب (يقسم مستخدمي المعلومات المحاسبية على أساس المستخدمين المطلعين والمستخدمين غير المطلعين). **(كامب : ٢٠١٧ ، ٧٤)**

بينما يقسمهم آخرون على أساس (المستخدمين الذين لديهم سلطة أو قدرة للحصول على المعلومات المحاسبية والمستخدمين الذين ليس لديهم تلك السلطة أو المقدرة). **(Libby : 2016 ,5)**

كذلك يقسم مستخدمي المعلومات المحاسبية من حيث ارتباطهم بالشركة إلى مجموعتين أساسيتين لكل منهما أهداف وأغراض محددة قد تختلف عن الآخر.

وتضم المجموعة الأولى المستخدمين من داخل الشركة وتمثل الأطراف التي لها علاقة مباشرة ويومية مع نشاطاتها والمسؤولين عن تحقيق أهدافها ، والمجموعة الثانية تضم المستخدمين من خارج الشركة وتمثل المستخدمين الذين ليس لديهم علاقة يومية مباشرة مع نشاطها. **(Wilkinson : 2020 , 7)**

ويؤيد الباحث إن ما ذهب إليه (Wilkinson) يكون أساسا موضوعيا في حالة إضافة مجموعة ثالثة متمثلة بأطراف المجتمع من أفراد أو مؤسسات أو منظمات التي يهمها الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث أو الأمن الصناعي والسلامة المهنية أو حقوق الإنسان وما إلى ذلك والشكل رقم (١) يبين العلاقة بين المعلومات المحاسبية ومستخدميها .

والسؤال الآخر الذي يمكن أن يطرح ما هي طبيعة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها هؤلاء المستخدمون والجواب أن المستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين يحتاجون إلى معلومات تكون ذات منفعة وفائدة في مجالات التدقيق المختلفة وبذلك يتطلب الأمر مراعاة خاصيتين رئيسيتين هما :-

أ- الملائمة : ويقصد بها إن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات المتخذة من جانب مستخدمي المعلومات بصدد تكوين تنبؤات مستقبلية أو التحقق من صحة التوقعات السابقة.

والخواص التي تجعل المعلومات المحاسبية ملائمة هي :

أولا : أن يكون لها قدرة تنبؤية .

ثانيا : أن يحصل عليها متخذو القرارات في الوقت الملائم .

ثالثا : إن تمكنه من التحقق من صحة التوقعات الماضية (التغذية العكسية) .

ب- إمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية) : ويقصد بها أن يتوافر للمعلومات المحاسبية قدرٌ كافٍ من الموضوعية تجعل متخذ القرار يثق بها ويعتمد عليها كمصدر للمعلومات وبناء التوقعات.

ويتوقف اتصاف المعلومات بهذه الصفة على الخصائص الفرعية الآتية : (العادلي وآخرون : ٢٠١٦ ، ٧٧٤-٧٧٥)

أولا : أن تمثل المعلومات الظاهرة موضوع البحث بصدق .

ثانيا : أن تكون المعلومات موضوعية و قابلة للتحقق من صحتها.

ثالثا : أن تكون المعلومات غير متحيزة(حيادية) .

ومن المعروف أن تلبية حاجات المستخدمين تمثل الأساس في إعداد التقارير والقوائم المالية وان الأصل كما تقدم أن تتوافر خاصيتا الملائمة والموثوقية وبدرجة عالية من التأكيد وهو الوضع الأمثل لتكون هذه المعلومات ذات فائدة وأكثر نفعا في اتخاذ القرارات ، ولكن في الحياة العملية نادرا ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي ، فقد يكون من الضروري التضحية بقدر من الملائمة مقابل مزيد من الثقة أو التضحية بقدر من الثقة مقابل مزيد من الملائمة.

(ففي جميع الأحوال وكقاعدة عامة يجب إن تشمل المعلومات المحاسبية على حد أدنى في كافة الخصائص لذا ليس من المقبول غياب احد خاصيتي الملائمة والموثوقية بالكامل من المعلومات المحاسبية) . (الشيرازي : ٢٠١١ ، ١١٥)

اما عن أساليب الإفصاح المحاسبي فيعتمد اختيار الأسلوب المتبع على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية . (**هندركسن: ٢٠١١، ٧٨٣**)

كما يكون لها اثر في استيعاب مستخدميها ومن ثم على مستوى القرارات المتخذة . (**بهجت : ٢٠١٦ ، ٣٢**)

وفيما يلي أهم هذه الأساليب:-

١. الإفصاح في صلب القوائم المالية : إن القوائم المالية الرئيسية هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية . (**عزيز ٢٠١٨ ، ٥٥**)وان المعلومات المسجلة فيها عبارة عن تطبيق المبادئ المتعارف عليها في المحاسبة والتقدير الشخصي وتتوقف سلامة عنصر التقدير الشخصي على مدى تمكن الأشخاص القائمين بإعداد هذه القوائم وخبرتهم واستيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (**الصالحي :**

٢٠١٧ ، ٣٦) ويتم الإفصاح في القوائم المالية هذه عن المعلومات المهمة ذات الصلة الرقمية.

٢. الإفصاح في هوامش القوائم المالية :

إذ يتم ذكر الملاحظات الإضافية في الهوامش وهي عن المعلومات التي لها صلة قوية بالقوائم والتقارير المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب هذه القوائم . **(Bullock , 39) 2017 :**

التي يمكن تركيزها في النقاط الآتية :

أولا: المعلومات المحاسبية الضرورية للتفسير السليم للقوائم المالية.

ثانيا: المعلومات المالية التي لا تشملها القوائم المالية.

ثالثا: المعلومات الخارجية التي تكون أساسية وتؤثر في مستخدم القوائم المالية.

٣. الإفصاح في قوائم ملحقة بالقوائم الأصلية :

يتطلب الأمر بعض الأحيان ذكر معلومات أضافية أو تفصيلات لبعض البنود عن طريق ملاحق أضافية نظرا للأهمية النسبية أو ظهور هذه البنود بصورة أجمالية.

وفي بعض الأحيان نريد (إظهار معلومات وفقا لأسس محاسبية أخرى لان المعلومات الواجب الإفصاح عنها تعد كثيرة من ناحية الأهمية مثل إعداد الكشوفات المالية بالكلفة التاريخية المعدلة أو بالقيمة الجارية) . (**عزيز : ٢٠١٨ ، ٥٧)**

و تجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية تلزم بالإفصاح عن المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية خصوصا ما يتعلق بالتفصيل أما في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في الجداول الملحقة بها ، و تقضي أيضا بأنه إذا ما تتطلب الأمر بعض الأحيان أن يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية وذلك فيما إذا كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم المستهدف.

بقي أن نشير إلى إن مجال ومدى الإفصاح بالقوائم المالية توسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية وكذلك نتيجة لزيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة بها كل ذلك ألزم الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته. ومن هنا جاءت المحاولات الجادة لإيجاد قواعد دولية للحوكمة وذلك بهدف وضع ممارسات جيدة لحوكمة الشركات تساعد على نمو الشركات العابرة للحدود ، وتؤكد قواعد الحوكمة على إن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب إن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة الشركة وأيضا الإفصاح

عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومكافئاتهم . **(شحاتة وآخرون : ٢٠١٥ ، ٨٢)**

ويمثل نظام إتاحة المعلومات احد أهم أنظمة وأدوات الحوكمة في الشركات فهو يمثل ركيزتها الأساسية حيث يعد إتاحة البيانات وتوفير المعلومات من أهم أدوات تحقيق كل من :- **(الخضيري : ٢٠١٩ ، ١٩٦)**

- الصحة والسلامة المالية .
- تحقيق الانتباه واليقظة لما يحدث في الشركة .
- إثارة اهتمام المستثمرين بها وتعريفهم عليها .
- زيادة اهتمام الجمهور بالشركة وبما يصدر عنها من منتجات .
- توفير المناخ المعلوماتي المناسب لمجتمع المهتمين بالشركة والأطراف ذات العلاقة .

ومن الجدير بالذكر انه لا يتوقع من الشركات إن تفصح عن معلومات قد تسبب خطرا أو تهدد مركزها التنافسي إلا إذا كان الإفصاح ضروريا لتوفير المعلومات الكاملة باتخاذ القرارات الاستثمارية ولتجنب تضليل المستثمرين لذلك فان كثير من الدول تطبق فكرة المادية أو الأهمية النسبية عند تحديد الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتعرف المعلومات المادية أو الهامة بأنها المعلومات التي قد يؤدي حذفها أو تحريفها إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو المعلومات .

تعريف المدقق الخارجي

لقد وضع الكثير من الكتاب والباحثين وكذلك القوانين والأنظمة المنظمة لممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات تسميات وتعريفات عديدة للمدقق الخارجي، وتم تحديد الشروط الواجب توافرها في المدقق الخارجي وحقوقه وواجباته وسيتم عرض هذه التعريفات لبيان مفهوم المدقق الخارجي، فمنهم من أطلق عليه (مراجع الحسابات) كما في القانون الانكليزي، ومنهم من أطلق عليه(مدقق الحسابات كما في القانون الأردني)، و(مفوض مراقبة) كما في القانون اللبناني و(مفتش الحسابات) كما في القانون السوري، أما في العراق فقد تبنت المادة(١٣٣) من قانون الشركات الخاصة العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧(المعدل) تسمية المدقق الخارجي(مراقب الحسابات) وهي التسمية الأكثر شمولاً لوظيفته، فعمل المدقق الخارجي لا يقتصر على تدقيق الحسابات ولكنهُ يشتمل أيضاً على مراقبة تطبيق النظم والقوانين على أعمال الشركة، وذلك بموجب التعديل الأخير لقانون الشركات سنة ٢٠٠٤(خلف، ٢٠٠٦ :١٦).

والمدقق الخارجي " هو نوع معين من المحاسبين ينصب عملهم على فحص وتدقيق البيانات المالية للشركات الاقتصادية ، لتحديد مدى إتفاق هذه البيانات مع المبادئ والإرشادات المقبولة قبولاً عاماً والتي

تحكم إعدادها وعرضها "(توماس وهنكي، ١٩٨٩: ٢٥). ويعرف المدقق الخارجي ايضاً على انه " الشخص الذي يقوم بتدقيق ومراجعة منشآت متعددة تختلف في طبيعة نشاطها وحجمها وشكلها القانوني، وقد يقوم في كثير من الأحيان بتكليف من أدارة الشركة بإجراء دراسات وأبحاث مختلفة لبعض الأنشطة بهدف معاونة الإدارة في إتخاذ بعض القرارات المبنية على توصياته"(الخطيب وآخرون، ١٩٩٨: ١١٩).

وعُرِفَ أيضاً على انه" شخص يقوم بتدقيق القوائم المالية ويشتمل تدقيقه على بحث وتقييم وتحليل السجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للوحدة الاقتصادية مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقدير عنها في القوائم المالية وينتهي التدقيق الذي يقوم به مراقب الحسابات بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي رأيه المهني فيها "(الخليل، ٢٠٠٦: ٢٣).

وأصبح التدقيق الخارجي يشكل دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية بسبب ما يضيفه تقرير المدقق من ثقة إلى القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ، وللاعتماد عليه من قبل فئات المجتمع العديدة في اتخاذ قراراتها ، ويعود ما يدعم هذه الثقة ويزيدها إلى ما يتمتع به المدقق من الكفاءة العلمية والخبرة اللازمة مهنياً فضلا عن بذله للعناية التي تستلزمها ممارسة هذه المهنة في جميع مراحلها مع عدم الإغفال للاستقلالية الواجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات شكلا ومضمونًا (قريط ، ٢٠٠٨ : ٧) .

وبناءً على ماتقدم سيتم بيان عدة تعريفات للمدقق الخارجي وضعتها القوانين والأنظمة الخاصة بممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وكذلك بعض الكتاب والباحثين وكما يلي :

١- عرفت المادة (١) من نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ في العراق المدقق الخارجي على انه " هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس مهنة مراقبة الحسابات وتدقيقها ومجاز بممارسة هذه المهنة " (نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم ٣ لسنة ١٩٩٩) .

٢- كما عُرف بأنه " جهة مهنية مختصة ومستقلة تقوم بتدقيق الحسابات المالية من اجل التعبير عن الرأي على أساس انتظام وصدق حسابات الشركة " (Herrbach ، ٢٠١٧ : ١٨) .

٣- وكذلك عُرف بأنه " شخص حيادي ، مستقل ، يتحلى بالنزاهة ، من خارج المنظمة يمارس عملية التدقيق للقوائم المالية للشركة لغرض ابداء الرأي عنها وتوصيل

النتائج للجهات المستفيدة " (٤٤ : ٢٠٠١ ، Caumeil) .

٤- ويرى Pickett بأنه " شخص طبيعي او معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل) يقوم بعملية فحص القوائم المالية للشركة وابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج الى الفئات المستفيدة " (٣٠ : ٢٠٠٥ ، Pickett) .

٥- وعُرف أيضا بأنه " الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لانجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته " (ألتميمي ،٢٠٠٦:٢٥) .

٦- ويُعرف بأنه "الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق، وهو المسؤول عن نتائج التدقيق" (Tandon,2009:33) .

٧- ويرى محمد بأن المدقق الخارجي هو" شخص" سواء أكان شخص طبيعي أم معنوي يضطلع بتدقيق أوجه نشاط المنشاة ونتائج أعمالها عن طريق ما لديه من خبرة ومعرفة علمية (تأهيل علمي وعملي) بهدف الوصول إلى رأي يتضمن توكيد معقول بشان صحة وعدالة القوائم المالية التي تعدها إدارة المنشاة عن طريق التزامه بالمعايير المنظمة لعمله بحيث يجعلها مفيدة وملائمة لاتخاذ القرار. (محمد ، ٢٠١٣ : ٢٠)

ويرى الباحث ان التعاريف اعلاه تتضمن اهم الخصائص والمهام التي يتميز بها المدقق الخارجي وكما يلي :

- حيادي وغير متحيز يتحلى بالنزاهة .
- مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية .
- التحقق من تطبيق الشركة للمعايير والانظمة المحاسبية المعتمدة .
- أبداء الرأي عن صدق وعدالة القوائم المالية .
- توصيل النتائج للاطراف المستفيدة .

أولاً: **تدقيق القوائم المالية التاريخية Audit of historical financial statements:**

إدارة الشركة تزعم بان القوائم المالية عادلة ومتفقة مع معايير محاسبة الدولية. إن تدقيق هذه القوائم هو شكل من إشكال خدمات التصديق التي يصدر فيها المدقق الخارجي تقريراً مكتوباً يعبر فيه عن رأيه حول ما إذا كانت القوائم المالية عادلة ومتفقة مع المعايير المحاسبية المطبقة، وهذا النوع من التدقيق هو أكثر خدمات التوكيد التي يقدمها المدققون الخارجيون شيوعاً.

ثانياً: **تدقيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية.**

Audit of internal control over financial reporting.

تزعم إدارة الشركة إن الرقابة الداخلية قد وضعت ونفذت بالاعتماد على معايير معتمدة. كون إن القسم(٤٠٤) من قانون ساربنز اوكسلي(SOX) يشترط على إدارة الشركات العامة تقديم تقرير عن تقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية، ويشترط القانون على المدققين الخارجيين التصديق على مدى فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية. هذا التقييم، يعد مكمل لتدقيق القوائم المالية، ويزيد من ثقة المستخدم بالقوائم المالية في المستقبل، وذلك لان الرقابة الداخلية تقلل من احتمالات الأخطاء المستقبلية في القوائم المالية.

(Arens& others, 2012: 29).

ثالثاً: **مراجعة المعلومات المالية التاريخية(المرحلية). Review of historical financial information**

إن إدارة الشركة تزعم بان القوائم المالية عادلة ومتفقة مع معايير محاسبة الدولية، كما هو الحال في التدقيق. إن المدقق الخارجي يقدم مستوى منخفض من التوكيد عند قيامه بمراجعة المعلومات المالية(Review of financial information) في حين انه يقدم مستوى عالي من التوكيد عن قيامه بأداء أعمال التدقيق(Audit)، فضلاً عن انه يحتاج إلى أدلة اقل. والمراجعة عادة ما تكتفي بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. ويمكن أن تقدم المراجعة من قبل المدقق الخارجي بأجور اقل من أجور التدقيق بسبب صغر حجم أدلة الإثبات المطلوبة فيها. وهناك الكثير من الشركات غير العامة تستخدم خيارات التصديق هذه لتوفير توكيد محدود على قوائمها المالية من دون أن تتحمل كلف تدقيق عالية(Knechel & others, 2007: 792).

اعداد البيانات والتقارير وجودة التقارير المالية

يتطرق هذا المبحث الى مفهوم المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة وماهي الخصائص النوعية الاساسية التي ينبغي ان تتصف بها هذه المعلومات لتكون مفيدة لمستخدميها، فضلا عن التعريف بالقوائم المالية وماهيتها وانواعها واهدافها ومحدداتها، والايضاحات التفسيرية التي تحتويها والسياسات المحاسبية التي تعد بموجبها.

القوائم المالية Financial Statements

هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات وتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية(الشيرازي، ١٩٩٠، ٢١٠).

وتعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشاة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشاة. وعلى الرغم من وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمنشاة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا إن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات(أبو نصار، حميدات، ٢٠١٠، ١٩).

والبيانات المالية يمكن تحديدها بأنها الناتج النهائي لوظيفة المحاسبة ، وبعد عمليتي التحديد والقياس للمعاملات يجب توصيل البيانات المالية إلى مستخدميها لغرض اتخاذ القرارات .

ويمكن القول بأن البيانات المالية تمثل المخرجات الرئيسة لنظام المحاسبة المالية الذي يعتمد على تحديد للأحداث موضوع اهتمام المحاسب التي يخضعها بعد ذلك لإجراءات القياس المحاسبي ويشتمل ذلك على الكثير من عمليات تشغيل البيانات بقصد التوصل إلى مقاييس محاسبية وبيانات يلزم الإفصاح عنها في البيانات المالية(الكعبي ، ٢٠١٩ : ٤٣).

إن كلمة قائمة Statement في مفهومها العام تعني إعلام يتعلق بشيء محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه. وبذلك، تتمثل القوائم المالية Financial Statements إعلان يعتقد بصحته، يتم توصيله باستخدام القيم النقدية(ميجز، هاكا، واخرون، ٢٠٠٦: ٦١).

أهداف القوائم المالية Objective of Financial Statements

إن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة إعمالها والتغيرات في مركزها المالي التي يستفيد منها قطاع واسع من مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

لذا فالهدف الرئيس للقوائم المالية هو تزويد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. فالقوائم المالية تحتوي على المعلومات الأساسية التي يمكن قياسها بوحدات نقدية، وهي تمثل جزءاً من المعلومات التي يحتاج إليها لاتخاذ العديد من القرارات. كما أن هذه القوائم تحتوي على بنود كمية مختارة والتي عادة ما تكون مضغوطة ومكثفة. وحتى تكون المعلومات الخاصة بهذه البنود مفيدة وغير متحيزة أو مضللة لقارئي هذه المعلومات، فأنه يجب الإفصاح بشكل تام عن جميع المعلومات المالية المهمة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة(دهمش، ٢٠٠٠: ٥).

محددات القوائم المالية The Limited of Financial Statement

عند استخدام القوائم المالية من اجل اتخاذ القرارات، يجب على مستخدمي القوائم أن يتنبهوا إلى المحددات المتعلقة بهذه القوائم. فالقوائم المالية تعكس أساساً تاريخاً ماضياً في حين تتعلق قراراتهم بالمستقبل، حيث إن الماضي يعد مرشداً للمستقبل. وتجدر الإشارة إلى أنه على الأطراف التي تعد القوائم المالية أن تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات إذا كانوا مطلعين على المحددات التي ترتبط بهذه القوائم مما يتطلب الإفصاح عن المعلومات بشكل أوضح واشمل لتلبية الاستخدامات المتعددة. وفيما يلي الأسباب التي ينتج عنها بعض المحددات في القوائم المالية(دهمش، ٢٠٠٠: ٥):-

أ- الحاجة إلى إجراء تقديرات للأرقام الواردة في بنود الميزانية العامة وقائمة الدخل، كما هو الحال بالنسبة للمخصصات وغيرها.

ب- استخدام طرق محاسبية بديلة(كما في تقييم المخزون السلعي واندثار الموجودات الثابتة وغيرها).

جـ- استخدام إجراءات محاسبية مختلفة لتقييم الموجودات.

د- إمكانية حذف بعض الموجودات والمطلوبات من القوائم المالية الكلية(مثل قيم اكتشاف المصادر الطبيعية والثروة الحيوانية)، وكذلك مشكلة القياس بالنسبة للمصادر البشرية والتي يصعب إثباتها بسبب عدم إمكانية التعبير عنها بوحدات نقدية وكذلك تكلفة تلوث البيئة.

هـ- عدم قدرة قائمة المركز المالي(الميزانية) على بيان القيمة السوقية العادلة للمنشاة، بسبب أن موجودات والتزامات المنشاة مقيمة على أساس التكلفة التاريخية ونتيجة للتضخم السائد في جميع أنحاء العالم.

و- إن القوائم المالية تزود مستخدميها بمعلومات كمية ذات طبيعة مالية، ومعبر عنها بوحدات نقدية ونتيجة التضخم فان قياس هذه المعلومات بوحدات نقدية ذات قوة شرائية غير متجانسة يصبح غير قابل للمقارنة من فترة مالية لأخرى.

أهمية إعداد ونشر القوائم المالية.

تحتل القوائم المالية مرتبة مهمة من بين مصادر المعلومات الأخرى لتحقيقها الأمور الآتية(دهمش، ٢٠٢٠: ٨٢):-

أ- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ب- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.

جـ- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية، والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدات الاقتصادية المختلفة.

د- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.

هـ- توفر مناخاً استثماريا ملائماً، وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي، والذي بدوره يؤثر في نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

أما أهمية إعداد القوائم المالية على مستوى الأسواق المالية فهي تحقق الآتي(العظمة، و العادلي، ١٩٨٦: ٧٦):-

أ- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.

ب- تخفيض اثر المعلومات الضارة او المضاربات التي قد تؤدي الى تسعير خاطئ للاوراق المالية، مما يؤدي قي النهاية الى التخصيص غير الكفؤ للموارد المتاحة.

جـ- توفير اساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على اساس سليم.

د- العمل على التوصل الى اسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.

هـ- خلق مجالات الابتكار لادوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

أنواع القوائم المالية The Types of Financial Statement

تقسم القوائم المالية على نوعين هما:

- القوائم المالية الأساسية المتكاملة.
- القوائم المالية الإضافية.

أولاً: القوائم المالية الأساسية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB) مجموعة متكاملة Full Set من القوائم المالية التي يتعين على الوحدات المحاسبية كافة إعدادها بصورة دورية وهذه المجموعة هي(الشيرازي، ١٩٩٠، ٢١٠):

- قائمة الدخل Income Statement.
- قائمة المركز المالي(الميزانية العامة) Statement of Financial Position.
- قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of Change in Equity.
- قائمة التدفق النقدي Statement of Cash Flow.

١. قائمة الدخل Income Statement

تظهر قائمة الدخل مبلغ صافي الدخل الذي حققته الشركة في اثناء الفترة، و كشوفات الدخل السنوية والفصلية هي الكشوفات الأكثر شيوعاً(Stice, Stice, 2006, 7)، وتوفر قائمة الدخل المعلومات الضرورية التي تساعد المستثمرين والدائنين على عمل تنبؤات بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشاة، وتساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم لدى المنشاة وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. إذ يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام معلوماتها في تقييم الأداء

السابق للمنشأة على الرغم من إن النجاح في الماضي لا يعني بالضرورة النجاح في المستقبل، فأنه يمكن تحديد بعض الاتجاهات المهمة منه((كيسو و ويجانت)، تعريب حجاج، ٢٠٢٠: ١٦٨). إن صافي الدخل المكتسب عندما يقاس بواسطة وحدة اقتصادية معينة فإن الذي يقاس في الواقع هو أداؤها الاقتصادي، أي مدى نجاح أو فشل هذه الوحدة فالمساهمون والمستثمرون المحتملون ومديرو الوحدة الاقتصادية والمصارف والإدارات الضريبية، وغيرهم من الأطراف يتطلعون إلى الاطلاع على قائمة الدخل التي تعرض في نهاية كل فترة حتى يتمكنوا من تقويم أداء الوحدة الاقتصادية أو تصفية ما يترتب عليها من التزامات.

٢. قائمة المركز المالي(الميزانية) Statement of Financial Position

وهي القائمة التي تظهر موجودات و مطلوبات وحقوق المالكين والتي تمثل كمية الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين في لحظة معينة(Stice, Stice, 2006, 6)، وتوفر الميزانية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في موجودات المنشاة، والتزامات المنشاة لدائنيها وحقوق الملكية على صافي موجودات المنشاة، وتسهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لحساب معدلات العائد من خلال البنود التي تتضمنها فضلا عن تقييم هيكل رأس المال في المنشاة وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية((كيسو و ويجانت)، ٢٠٢٠، ٢٢٤)، وهناك محددات التي تؤثر في قدرة قائمة المركز المالي(الميزانية) في تمثيل الواقع المالي الفعلي في وقت محدد ومن هذه المحددات(أبو نصار وحميدات، ٢٠١٠: ٣١):

أ- التعبير عن معظم الموجودات والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية: ففي حين أن المعلومات الواردة في الميزانية ذات موثوقية مرتفعة(Reliable) ولكنها موضع انتقاد لكونها لا تعتبر ملاءمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية Current Fair Value ومن ثم فان كل الموجودات تكون مدرجة بأقل من قيمتها الأمر الذي يولد احتياطيات سرية.

ب- التقديرات الشخصية: تحتوي الميزانية الكثير من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي مثل العمر الإنتاجي للموجودات طويلة الآجل وقيمة المخزون الظاهرة في الميزانية.

جـ- عدم شمول الميزانية للكثير من البنود ذات القيمة المالية للمنشاة والتي يصعب قياسها بموضوعية: إذ لا تتضمن قائمة الميزانية الكثير من البنود والتي تمثل موجودات تولد منافع مستقبلية للمنشاة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الموجودات

بموضوعية وبشكل موثوق كالموارد البشرية، وكذلك الحال فان الكثير من الموجودات غير الملموسة لا تظهر في الميزانية لصعوبات في عملية القياس مثل شهرة المحل.

٣. قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of Change in Equity

تبين هذه القائمة التغير في حقوق المساهمين مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود الآتية(دهمش، ٢٠٢٠، ١٦):-

- الأسهم الممتازة.
- الأسهم العادية(بالقيمة الاسمية).
- الأرباح المجمعة.
- أسهم الخزينة(أسهم الشركة المشتراة) Treasury Stock.

ويظهر في هذه القائمة رأس المال المدفوع وكذلك المتغيرات كافة في رقم الأرباح(المحتجزة) غير الموزعة والاحتياطيات، لذلك يؤثر في هذه القائمة مصدران اساسيان هما(أبو طالب،٢٠٠٥: ١٧٢). الاول يتمثل في راس المال الاضافي، اما الثاني فيتمثل في التوزيعات على اصحاب حقوق الملكية التي قد تكون توزيعات للارباح او توزيعات راس المال.

وتتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتشريعات القانونية ضرورة الافصاح عن التغييرات في حقوق المساهمين(حقوق الملكية) سواء كجزء مكمل لقائمة الدخل او ضمن ملاحظات القوائم المالية او في شكل قائمة مستقلة(قائمة التغير في حقوق المساهمين). وتغطي هذه القائمة فضلا عن قائمة الدخل كافة مصادر التغير في حقوق المساهمين التي قد تنتج عن الاستثمارات المقدمة من اصحاب راس المال او التوزيعات على اصحاب راس المال بصورة ارباح او كان ذلك التوزيع تخفيضا لراس المال تم استرداده. ان تحديد مصادر التغيرات في حقوق الملكية يتطلب رصد التغيرات التي تؤثر في بنود حقوق الملكية من بداية السنة المالية الى نهايتها وتحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على العناصر الاتية(حنان، ٢٠١٩: ١٩٨).

أ- راس المال المدفوع ويقسم على: راس مال قانوني، و راس مال اضافي.

ب- راس المال المكتتب او الارباح المحتجزة.

جـ- راس المال المحتسب.

د- رصيد حقوق المساهمين في اخر المدة.

وتعد قائمة التغير في حقوق المساهمين عبارة عن حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي(الشيرازي، ١٩٩٠: ٢٢١).

٤. قائمة التدفق النقدي Cash Flow Statement.

وهي القائمة التي تظهر المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشاة وتقع في ثلاثة أنشطة رئيسة: الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية(Stice, Stice, 2006, 7). وتتمثل الأنشطة التشغيلية في الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، أما الأنشطة الاستثمارية فتتمثل في الأنشطة التي تتضمن تقديم قروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والموجودات الثابتة والتخلص منها، في حين تختص الأنشطة التمويلية في بنود الالتزامات وحقوق الملكية مثل الحصول على رأس مال من المالكين وإمدادهم بعوائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات فضلاً عن اقتراض الأموال من الدائنين وسداد تلك الأموال((كيسو و ويجانت) تعريب عجاج، ٢٠٢٠، ٢٤٨). ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم(٧) والذي يبين متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها بان المنافع المدركة عند عرض قائمة التدفق النقدي بالاقتران مع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل بالاتي:

أ- تقديم معلومات عن الهيكل المالي للمنشاة(ويتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون) وقدرة المنشأة بالتأثير على مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص المختلفة.

ب- تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية لتقييم التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشاة.

جـ- تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المنشآت المختلفة(أبو نصار، حميدات، ٢٠١٠، ٥٦).

الاستنتاجات CONCLUSIONS

١. تقرير المدقق حول البيانات المالية يجب أن ينص تقرير المدقق بشكل واضح على رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية وفقا لإطار التقارير المالية ، إضافة لإرشاداته ، أينما كان مناسبا فيما إذا كانت البيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية .

٢. تحتوي الميزانية الكثير من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي مثل العمر الإنتاجي للموجودات طويلة الآجل وقيمة المخزون الظاهرة في الميزانية.

٣. شاع استخدام الملاحظات الهامشية على القوائم المالية في الوقت الحاضر، ويمثل هذا التطور سلاحاً ذا حدين فمن جهة يمكن ان تفصح هذه الملاحظات عن

معلومات اوفى من تلك الواردة في الارقام المدرجة في القوائم المالية، ومن جهة اخرى فان مايرد في هذه الملاحظات يجب التعبير عنه في الارقام الواردة في القوائم، اي ان الملاحظات ينبغي أن لا تستخدم كبديل عن القوائم المالية.

٤. المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتشريعات القانونية ضرورة الافصاح عن التغييرات في حقوق المساهمين(حقوق الملكية) سواء كجزء مكمل لقائمة الدخل او ضمن ملاحظات القوائم المالية او في شكل قائمة مستقلة(قائمة التغير في حقوق المساهمين)

التوصيلاتRecommendations

١- ينبغي أن يكون المدقق الخارجي قادرًا على تحليل البيانات المالية والمعلومات بشكل دقيق وشامل للكشف عن أي تغييرات غير مبررة أو تحريفات في السجلات المالية.

٢- يجب أن يكون المدقق الخارجي مستقلاً وغير تابع للشركة أو المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها. يجب تفادي أي اعتماد على الشركة التي تؤثر على موضوعية العمل ويؤدي إلى تحريفات.

٣- يجب على المدقق الخارجي القيام بفحص دوري للحسابات وتحليل البيانات المالية بشكل استنتاجي لكشف التحريفات المحتملة والأنماط غير المعتادة.

٤- يجب على المدقق الخارجي الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة مثل برامج التحليل الضخم والذكاء الاصطناعي لتحسين دقة التدقيق وكشف التحريفات بطريقة أكثر فعالية.

٥- يجب على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الغرامات والمسؤولية المحتملة التي يمكن أن تواجهها في حالة عدم كشف التحريفات الجوهرية أو عدم الامتثال للمعايير المحاسبية.

المصادر

١. العبد الله ، رياض ، " **نظرية محاسبية** "، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

٢. العبد الله، رياض، " **نظرية المحاسبة** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ .

٣. الشيرازي، عباس مهدي ، " **نظرية المحاسبة** "، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

٤. كيسو ، دونالد & ويجانت ، جيري ، " **المحاسبة المتوسطة** "، الجزء الأول ، تعريب وتقديم: د. أحمد حامد حجاج & د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .

٥. أرنز ، ألفن & لوبك ، جيمس ، " **المراجعة مدخل متكامل** "، ترجمة : د. محمد محمد عبد القادر الديسطي، ومراجعة أحمد حامد حجاج ، الطبعة الثالثة ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨ .

٦. توماس ، وليم & هنكي ، آمرسون ، " **المراجعة بين النظرية والتطبيق** " تعريب ومراجعة : أحمد حامد حجاج & د. كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩

٧. موسكوف، ستيفن & سيكمن، مارك ج، " **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات** "، ترجمة د. كمال الدين سعيد & أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض ، ٢٠٠٢ .

٨. عيسى ، سيروان كريم ، " **ملامح الإطار المفاهيمي للمحاسبة في البيئة العراقية** " أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد

٩. كيسو ، دونالد & ويجانت ، جيري ، "**المحاسبة المتوسطة**" الجزء الأول ، تعريب وتقديم: د. أحمد حامد حجاج & د. سلطان المحمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩.

١٠. أرنز ، ألفن & لوبك ، جيمس ، "**المراجعة مدخل متكامل**" ترجمة : د. محمد محمد عبد القادر الديسطي، ومراجعة أحمد حامد حجاج ، الطبعة الثالثة ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨.

١١. لطفي ، أمين السيد أحمد ، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**" ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦

١٢. الوقاد، سامي محمد، "**نظرية المحاسبة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

١٣. العبد الله، رياض، "**نظرية محاسبية**"، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٠)